

باب ما يفسد الصوم

ويوجب الكفارة

قوله ﴿أَوْ اسْتَطَعَ﴾ .

سواء كان بدهن أو غيره . فوصل إلى حلقه أو دماغه : فسد صومه . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقال المصنف في الكافي : إن وصل إلى خياشيمه أفطر ، نهيه - عليه أفضل الصلاة والسلام - الصائم عن المبالغة في الاستنشاق .

قوله ﴿أَوْ احْتَقَنَ ، أَوْ دَاوَى الْجَائِفَةَ بِمَا يَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ﴾

فسد صومه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين عدم الإفطار بمداواة جائفة ومأمومة ، وبحقنة .

فأثرناه

إمراهما : مثل ذلك في الحكم : لو أدخل شيئاً إلى مجوف فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء من أى موضع كان ، ولو كان خيطاً ابتلعه كله أو بعضه ، أو طعن نفسه ، أو طعنه غيره بإذنه بشيء في جوفه . فغاب كله أو بعضه فيه .
الثانية : يعتبر العلم بالواصل . على الصحيح من المذهب . وقطع المجد في شرحه بأنه يكفي الظن . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿أَوْ اكْتَحَلَ بِمَا يَصِلُ إِلَى حَلْقِهِ﴾ .

فسد صومه . وسواء كان بكحل ، أو صبر ، أو قطور ، أو ذرور ، أو إثم مطيب . وهذا المذهب في ذلك كله . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن أبي موسى : الاكتحال بما يجد طعمه - كصبر - يفطر . ولا يفطر الإثم غير المطيب إذا كان يسيراً . نص عليه .

واختار الشيخ تقي الدين : أنه لا يفطر بذلك كله .
وقال ابن عقيل : يفطر بالكحل الحاد دون غيره .

نفيه : قوله « بما يصل إلى حلقة » يعنى يتحقق الوصول إليه . وهذا الصحيح من المذهب . وجزم المجد فى شرحه : إن وصل يقيناً أو ظاهراً أفطر كالواصل من الأنف . كما تقدم عنه فيما إذا احتقن أو داوى الجائفة .
قوله ﴿ أَوْ دَاوَى الْمُأْمُومَةَ ﴾ .

فسد صومه . هذا المذهب . وعليه الأصحاب إلا الشيخ تقي الدين . فإنه قال : لا يفطر بذلك . كما تقدم عنه قريباً .
قوله ﴿ أَوْ اسْتَقَاءَ ﴾ .

يعنى : فقاء . فسد صومه . هذا المذهب ، سواء كان قليلاً أو كثيراً . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب [وعليه الأصحاب] قال المجد [فى شرحه] وغيره : هذا أصح الروايات .

قال الزركشى : هذا المذهب بلا ريب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وقال فى الفروع : ويتوجه أن لا يفطر به . وعنه لا يفطر إلا بملء الفم . اختاره ابن عقيل . وعنه بملئه أو نصفه ، كنقض الوضوء .

قال ابن عقيل فى الفصول : ولا وجه لهذه الرواية عندى . وعنه إن فحش أفطر . وإلا فلا . وقاله القاضى . وذكر ابن هبيرة : أنها الأشهر .
قال ابن عبدوس فى تذكرته : واستقائه ناقضا .

واحتج القاضى بأنه لو تجشأ لم يفطر . وإن كان لا يخلو أن يخرج معه أجزاء نجسة . لأنه يسير . كذا ههنا . قال فى الفروع : كذا قال .

ويتوجه ظاهر كلام غيره : إن خرج معه نجس . فإن قصد به القيء ، فقد استقاء . فيفطر . وإن لم يقصد لم يستق . فلم يفطر ، وإن نقض الوضوء . وذكر ابن عقيل فى مفرداته : أنه إذا قاء بنظره إلى ما يغشيه : يفطر ، كالنظر والفكر .

قوله ﴿أَوْ اسْتَمْنَى﴾ .

فسد صومه . يعنى : إذا استمنى فأمنى . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وقيل : لا يفسد .

قوله ﴿أَوْ قَبَلَ أَوْ لَمَسَ فَأَمْنَى﴾ .

فسد صومه . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ووجه فى الفروع احتمالاً بأنه لا يفطر ، ومال إليه . ورد ما احتج به المصنف والمجد .

فأمرناه

إمراءهما : لو نام نهراً فاحتلم لم يفسد صومه . وكذا لو أمنى من وطء ليل أو أمنى ليلاً من مباشرة نهراً . قال فى الفروع : ظاهره ولو وطىء قرب الفجر ، ويشبهه من اكتحل إذن .

الثانية : لو هاجت شهوته فأمنى أو أمذى ، ولم يمس ذكره : لم يفطر . على الصحيح من المذهب . وخرج بلى .

قوله ﴿أَوْ أَمَذَى﴾ .

يعنى : إذا قبل أو لمس فأمذى : فسد صومه . هذا الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : لا يفطر . اختاره الآجرى ، وأبو محمد الجوزى ، والشيخ تقي الدين . نقله عنه فى الاختيارات . قال فى الفروع : وهو أظهر .

قلت : وهو الصواب .

واختار فى الفائق : أن المذى عن لمس لا يفسد الصوم . وجزم به فى نهاية ابن رزين ونظمها .

ويأتى فى كلام المصنف فى آخر الباب « إذا جامع دون الفرج فأنزل أو لم ينزل » وما يتعلق به .

قوله ﴿أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ﴾ .

فسد صومه . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال الآجری : لا يفسد
تنبیه : مفهوم قوله « أو كرر النظر فأنزل » أنه لو كرر النظر فأمنى لا يفطر
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : هذا
الصحيح .

وقال في الفروع : القول بالفطر أقيس على المذهب كاللمس . وروى عن
أبي بكر عبد العزيز .

ومفهوم كلامه أيضاً : أنه إذا لم يكرر النظر لا يفطر . وهو صحيح ، وسواء
أمنى أو أمدى . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، لعدم إمكان التحرز .
وقيل : يفطر بهما .

ونص الإمام أحمد : يفطر بالمنى لا بالمدنى . وقطع به القاضي .
ويأتى قريباً « إذا فكر فأنزل . وكذا إذا فكر فأمدى » .

ويأتى بعد ذلك هل « تجب الكفارة بالقبلة واللمس وتكرار النظر ؟ » .

قوله ﴿أَوْ حَجَّمَ أَوْ احْتَجَّمَ﴾ .

فسد صومه . هذا المذهب فيهما . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . وهو
من المفردات . وعنه إن علما النهى أفطرا . وإلا فلا .

واختار الشيخ تقي الدين : إن مص الحاجم القارورة أفطر وإلا فلا ، ويفطر
الحججوم عنده إن خرج الدم . وإلا فلا .

وقال الخرقى : أو احتجم . فظاهره : أن الحاجم لا يفطر .

ولا نعلم أحداً من الأصحاب فرق في الفطر وعدمه بين الحاجم والحججوم .

قال في الفروع : كذا قال . قال : ولعل مراده ما اختاره شيخنا : أن الحاجم

يفطر إذا مص القارورة .

قال الزركشي : كان من حقه أن يذكر الحاجم أيضاً .

فائدتاه

إمدهما : قال في الفروع : ظاهر كلام الإمام أحمد والأصحاب : أنه لا يفطر إن لم يظهر دم . قال : وهو متوجه . واختاره شيخنا . وضعف خلافه . انتهى . قلت : قال في الفائق : ولو احتجم فلم يسل دم ، لم يفطر في أصح الوجهين وجزم بالفطر ، ولو لم يظهر دم في الفصول ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والرعايتين ، والحاويين ، والمنور ، والزرکشی . فقال : لا يشترط خروج الدم ، بل يناط الحكم بالشرط .

الثانية : لو جرح نفسه لغير التداوى بدل الحجامة : لم يفطر .

تفيم : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يفطر بغير الحجامة . فلا يفطر بالفصد . وهو أحد الوجهين . والصحيح منهما . قال في التلخيص ، والبلغة : لا يفطر بالفصد على أصح الوجهين . وصححه الزرکشی . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به القاضي في التعليق ، وصاحب المستوعب ، والمحرف فيه ، والمنور . وقدمه المجد في شرحه ، وصاحب الفروع .

والوجه الثاني : يفطر به . جزم به ابن هبيرة عن الإمام أحمد . قال الشيخ تقي الدين : هذا أصح الوجهين . واختاره هو ، وصاحب الفائق . وأطلقهما في الحاويين . وقال في الرعايتين : الأولى إفطار المقصود دون الفاصد . قال في الفائق : ولا فطر على فاصد في أصح الوجهين . واختاره الشيخ تقي الدين .

فعلى القول بالفطر : هل يفطر بالتشريط ؟ قال في الرعاية : يحتمل وجهين . وقال : الأولى إفطار المشروط دون الشارط . واختاره الشيخ تقي الدين . وصححه في الفائق .

وظاهر كلام المصنف وغيره : أنه لا يفطر بإخراج دمه برعاف وغيره . وهو صحيح . وهو المذهب . واختار الشيخ تقي الدين : الإفطار بذلك .

قوله ﴿عَامِدًا ذَا كِرٍّ لِّصَوْمِهِ : فَسَدَ صَوْمُهُ . وَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا : لَمْ يَفْسُدْ﴾ .

يعنى : أنه إذا فعل ما تقدم ذكره عامداً ، ذا كراً لصومه مختاراً : يفسد صومه وإن فعله ناسياً أو مكرهاً ، سواء أكره على الفطر حتى فعله ، أو فعل به : لم يفسد صومه وهذا المذهب فى ذلك كله . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . ونقله الفضل فى الحجة وذكره ابن عقيل فى مقدمات الجماع . وذكره الخرق فى الإيماء بقبلة ، أو تكرار نظر . وقال فى المستوعب : المساحة كالوطء فيما دون الفرج . وكذا من استمنى فأنزل المنى . وذكر أبو الخطاب : أنه كالأكل فى النسيان .
وقال فى الرعاية الكبرى : من فعل بعض ذلك جاهلاً ، أو مكرهاً : فلا قضاء فى الأصح . وعنه يفطر بالحجامة ناس . اختاره ابن عقيل فى التذكرة لظاهر الخبر . واختار ابن عقيل أيضاً : الفطر بالاستمنا ناسياً . وقيل : يفطر باستمنا .
قال فى الفروع : والمراد مقدمات الجماع . وذكر فى الرعاية : الفطر إن أمنى بغير مباشرة مطلقاً . وقيل : عامداً . أو أمدى بغير المباشرة عامداً . وقيل : أو ساهياً .
وقال فى المكروه : لا قضاء فى الأصح . وقيل : يفطر إن فعل بنفسه كالمرىض . ولا يفطر إن فعله غيره به ، بأن صب فى حلقه ماء مكرهاً ، أو نأماً ، أو دخل فى فيه ماء المطر .

فوائد

إبراهيم : لو أوجر المغمى عليه لأجل علاجه لم يفطر . على الصحيح من المذهب وقيل : يفطر .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن الجاهل بالتحريم يفطر بفعل المفطرات . ونص عليه فى الحجامة . وعليه أكثر الأصحاب . قال المجد : هو قول غير أبى الخطاب وقدمه فى الفروع ، والحاوى الصغير ، والحرر . قال الزركشى : هو اختيار الشيخين .

وقيل : لا يفطر كالمكره والناسي . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتبصرة ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى . واقتصر على كلام أبي الخطاب في الحاوى الكبير . وصححه في الرعاية الكبرى . وقدمه المجد في شرحه . لأنه لم يعتمد المفسد كالناسي .

الثالثة : لو أراد من وجب عليه الصوم : أن يأكل ، أو يشرب في رمضان ناسياً أو جاهلاً . فهل يجب إعلامه على من رآه ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى .
إحداهما : يلزمه الإعلام .

قلت : هو الصواب . وهو في الجاهل آكد لفطره به على المنصوص .
والوجه الثانى : لا يلزمه إعلامه . ووجه في الفروع وجهاً ثالثاً بوجوب إعلام الجاهل ، لا الناسي . قال : ويتوجه مثله إعلام مُصَلٍّ أتى بمناف لا يبطل وهو ناسٍ أو جاهل . انتهى .
قلت : ولهذه المسألة نظائر .

منها : لو علم نجاسة ماء . فأراد جاهل به استعماله . هل يلزمه إعلامه ؟ قدمه في الرعاية ، أو لا يلزمه . إن قيل إزالتها شرط ؟ أقوال .

ومنها : لو دخل وقت صلاة على نائم ، هل يجب إعلامه أو لا ؟ أو يجب إن ضاق الوقت ؟ جزم به في التمهيد . وهو الصواب ؟ أقوال . لأن النائم كالناسي .
ومنها : لو أصابه ماء ميزاب : هل يلزم الجواب للمسئول أو لا ؟ أو يلزم إن كان نجساً ؟ اختاره الأزجى ، وهو الصواب . أقوال .

وتقدم ذلك في كتاب الطهارة والصلاة .

وسبق أيضاً : أنه يجب على المأموم تنبيه الإمام فيما يبطل ، لئلا يكون مفسداً لصلاته مع قدرته .

الرابعة : لو أكل ناسياً . فظن أنه قد أفطر فأكل عمداً . فقال في الفروع :

يتوجه أنها مسألة الجاهل بالحكم ، فيه الخلاف السابق . وقال فى الرعاية : يصح صومه . ويحتمل عدمه . قال فى الفروع : كذا قال . انتهى .

قلت : ويشبه ذلك لو اعتقد البيئونة فى الخلع لأجل عدم عود الصفة ، ثم فعل ما حلف عليه ، على ما يأتى فى آخر باب الخلع .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا كفارة عليه فيما تقدم من المسائل ، حيث قلنا : يفسد صومه . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، سوى المباشرة بقبلة ، أو لس ، أو تكرار نظر وفكر ، على خلاف وتفصيل يأتى قريباً إن شاء الله تعالى .

ونقل حنبل يقضى ويكفر للحقنة . ونقل محمد بن عبدك يقضى ويكفر من احتجم فى رمضان وقد بلغه الخير . وإن لم يبلغه قضى فقط .

قال المجدد : فالنفطرات المجمع عليها أولى . وقال قال ابن البنا - على هذه الرواية - يكفر بكل أما فطره بفعله ، كبلع حصاة وفى وردة وغير ذلك .
وقال فى الرعاية - بعد رواية محمد بن عبدك - وعنه يكفر من أفطر بأكل أو شرب ، أو استمنا . فاقصر على هذه الثلاثة . وقال فى الحاويين : وفى الاستمنا سهواً : وجهان .

وخص الحلوانى رواية الحجامة بالحجوم . وذكر ابن الزاغونى - على رواية الحجامة - كما ذكره ابن البنا . لأنه أتى بمحظور الصوم كالجماع . وهو ظاهر اختيار أبى بكر الآجرى . وصرح فى أكل وشرب .

تنبيه : حيث قلنا : يكفر هنا ، فهى كفارة الجماع . على الصحيح من المذهب مطلقاً . وقيل : يكفر للحجامة كفارة الحامل والمرضع ، على ما تقدم . وأطلقهما فى الفائق ، والزركشى .

قوله ﴿ وَإِنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ ذُبَابٌ أَوْ غُبَارٌ ﴾ .

لم يفسد صومه . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى فى الرعاية قولاً : أنه

يفطر من طار إلى حلقه غبار إذا كان غير ماش ، أو غير نَحَّال أو وقاد . وهو ضعيف جداً .

قوله ﴿ أَوْ قَطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ ﴾ .

لم يفسد صومه . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : يفطر إن وصل إلى مثاته . وهو العضو الذي يجتمع فيه البول داخل الجوف .

قوله ﴿ أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ﴾ .

لم يفسد صومه . وكذا لو فكر فأمدى . وهو الصحيح من المذهب فيهما . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : وهو أشهر . قال الزركشي : هذا أصح الوجهين . وقال أبو حفص البرمكي ، وابن عقيل : يفطر بالإنزال والمذى إذا حصل بفكره . وقيل : يفطر بهما إن استدعاها . وإلا فلا .

قوله ﴿ أَوْ احْتَلَمَ ﴾ .

لم يفسد صومه بلا نزاع .

قوله ﴿ أَوْ ذَرَعَهُ الْقَى ﴾ .

لم يفسد صومه بلا نزاع . وكذا لو عاد إلى جوفه بغير اختياره . فأما إن أعاده باختياره ، أو قاء مالا يفطر به ، ثم أعاده باختياره : أفطر .

قوله ﴿ أَوْ أَصْبَحَ فِي فِيهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ ﴾ .

لم يفسد صومه بلا نزاع . وكذا لو شق لفظه قبله مع ريقه بغير قصد ، أو جرى ريقه ببقية طعام تعذر رميه ، أو بلع ريقه عادة : لم يفطر . وإن أمكنه لفظه بأن تميز عن ريقه ، قبله باختياره : أفطر . نص عليه .

قال أحمد - فيمن تنزع دماً كثيراً في رمضان أحسن عنه . ومن غير الجوف أهون . وإن بصق نخامة بلا قصد من مخرج الحاء المهملة ، ففي فطره وجهان ، مع

أنه في حكم الظاهر . قاله في الفروع . كذا قيل : وجزم به في الرعاية .

قلت : الصواب عدم الفطر .

قوله ﴿ أَوْ اغْتَسَلَ ﴾ .

يعنى إذا أصبح . لم يفسد صومه . لو أخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر واغتسل
صح صومه بلا نزاع . وكذا على الصحيح من المذهب ، لو أخره يوماً كاملاً : صح
صومه . ولكن يآثم . وهذا المذهب ، من حيث الجملة . ومن حيث التفصيل :
يبطل صومه . حيث كفرناه بالترك بشرطه ، وحيث لم نكفره بالترك : لم يبطل .
ولكن يآثم . وهذا المذهب .

وقال في المستوعب : يحىء على الرواية التى تقول : يكفر بترك الصلاة إذا
تضايق وقت التى هى بعدها : أن يبطل الصوم إذا تضايق وقت الظهر قبل أن
يغتسل ويصلى الفجر . قال في الفروع : كذا قال . قال : ومراده ما قاله في الرعاية ،
كما قدمناه من التفصيل . انتهى .

قلت : وإنما لم يرتض صاحب الفروع كلامه في المستوعب . لأن الصحيح
من المذهب : أن لا يكفر بمجرد ترك الصلاة ، ولو ترك صلوات كثيرة ، بل لا بد
من دعائه إلى فعلها . كما تقدم ذلك في كتاب الصلاة .

فأمرناه

إمراهما : حكم الحائض - تؤخر الغسل إلى ما بعد طلوع الفجر - : حكم الجنب
على ما تقدم . على الصحيح من المذهب .

ونقل صالح - في الحائض : تؤخر الغسل بعد الفجر - : تقضى .

الثانية : يستحب للجنب والحائض إذا طهرت ليلاً : الغسل قبل الفجر .

قوله ﴿ وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، أَوْ بَالَعَ فِيهِمَا . فعلى وجهين ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والهادى ، والمغنى

والتلخيص ، والبلغة ، وشرح المجد ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين
وشرح ابن منجا ، والنظم ، والفروع ، والفائق .
أحدهما : لا يفطر . وهو المذهب . صححه في التصحيح . قال في العمدة :
لو تتمعض أو استنشق ، فوصل إلى حلقه ماء : لم يفسد صومه . وجزم به في
الإفادات ، وناظم المفردات . وهو منها . ويأتى كلامه في الوجيز ، والمنور .
والوجه الثاني : يفطر . صححه في المذهب ، ومسبوك الذهب . وقدمه ابن رزين
في شرحه . وجزم في الفصول بالفطر بالمبالغة . وقال به إذا زاد على الثلاث .
وقيل : يبطل بالمبالغة دون الزيادة . اختاره المجد . قال في الوجيز ، والمنور :
لو دخل حلقه ماء طهارة ، ولو بمبالغة : لم يفطر .
وظاهر كلام الإمام أحمد : إبطال الصوم بالمجاوزة على الثلاث ، فإنه قال :
إذا جاوز الثلاث ، فسبق الماء إلى حلقه : يعجبني أن يعيد الصوم . قاله ابن عقيل ،
والمجد في شرحه .

فأمرنا

إمراهما : لو تتمعض أو استنشق لغير طهارة ، فإن كان لتنجاسة ونحوها :
فحكمها حكم الوضوء . وإن كان عبثاً أو لحر أو عطش : كره . نص عليه . وفي
الفطر به : الخلاف المتقدم في الزائد على الثلاث . وكذا الحكم إن غاص في الماء
في غير غسل مشروع ، أو أسرف في الغسل المشروع . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع . وقال المجد في شرحه : إن فعله لغرض صحيح : فكالتمضمضة
المشروعة . وإن كان عبثاً : فكمجاوزة الثلاث .
ونقل صالح : يتمضمض إذا أجهد .

الثانية : لا يكره للصائم الغسل . واختار المجد : أن غوصه في الماء كصبيه
عليه . ونقل حنبل : لا بأس به إذا لم يخف أن يدخل الماء حلقه أو مسامعه .
وجزم به بعضهم . وقال في الرعاية : يكره في الأصح .

فإن دخل حلقة : ففي فطره وجهان . وقيل : له ذلك ولا يفطر . انتهى .
ونقل ابن منصور ، وأبو داود ، وغيرهما : يدخل الحمام ما لم يخف ضعفا .

فائدتاه

إمدهما قوله ﴿ وَمَنْ أَكَلَ شَاكًّا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ﴾ .

يعنى إذا دام شكه . وهذا بلا نزاع ، مع أنه لا يكره الأكل والشرب مع الشك في طلوعه . ويكره الجماع مع الشك . نص عليهما .

الثانية : لو أكل يظن طلوع الفجر ، فبان ليلا . ولم يجدد نية صومه الواجب قضاء . قال في الفروع : كذا جزم به بعضهم .

وماسبق ، من أن له الأكل حتى يتيقن طلوعه : يدل على أنه لا يمنع نية الصوم وقصده غير اليقين . والمراد - والله أعلم - اعتقاد طلوعه . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ شَاكًّا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ﴾ .
يعنى إذا دام شكه . وهذا إجماع . وكذا لو أكل يظن بقاء النهار إجماعاً .
فلو بان ليلا فيهما : لم يقض . وعبارة بعضهم : صح صومه .

فائدتاه : قال في الفروع : وإن أكل يظن الغروب ، ثم شك ودام شكه : لم يقض . وجزم به .

وقال في القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة : يجوز الفطر من الصيام بغلبة ظن غروب الشمس في ظاهر المذهب . ومن الأصحاب من قال : لا يجوز الفطر إلا مع تيقن الغروب . وبه جزم صاحب التلخيص . والأول أصح . انتهى .

قال الزركشى : لو أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع ، أو أن الشمس قد غربت ، فلم يتبين له شيء : فلا قضاء عليه ، ولو تردد بعد . قاله أبو محمد .

وأوجب صاحب التلخيص القضاء في ظن الغروب . ومن هنا قال : يجوز

الأكل بالاجتهاد في أول اليوم دون آخره ، وأبو محمد : يجوز بالاجتهاد فيهما .
قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ مَعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ . فَبَانَ نَهَارًا . فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ﴾
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى في الرعاية رواية : لا قضاء على من
جامع يعتقده ليلاً فبان نهاراً .

واختار الشيخ تقي الدين : أنه لا قضاء عليه .
واختار صاحب الرعاية : إن أكل يظن بقاء الليل فأخطأ : لم يقض لجهله .
وإن ظن دخوله فأخطأ : قضى . وتقدم إذا أكل ناسياً ، فظن أنه أفطر ، فأكل
متعمداً .

قوله ﴿ وَإِذَا جَامَعَ فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ فِي الْفَرَجِ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ﴾
يعنى بفرج أصلى في فرج أصلى ﴿ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، عَامِدًا كَانَ
أَوْ سَاهِيًا ﴾ .

لا خلاف في وجوب القضاء والكفارة على العامد . والصحيح من المذهب :
أن الناسي كالعامد في القضاء والكفارة . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . وعليه
أكثر الأصحاب . قال الزركشى : هو المشهور عنه ، والختار لعامة أصحابه . وهو
من مفردات المذهب .

وعنه لا يكفر . اختارها ابن بطة . قال الزركشى : ولعله مبنى على أن الكفارة
ماحية ، ومع النسيان : لا إثم ينمحي .
وعنه ولا يقضى أيضاً . اختاره الأجرى ، وأبو محمد الجوزى ، والشيخ
تقي الدين ، وصاحب الفائق .

تنبيهات

الأول : قوله « قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا » هو المذهب . وعليه الأصحاب .

ووجه في الفروع تخريجاً من الغسل والحد : لا يقضى . ولا يكفر إذا جامع في الدبر .
لكن إن أنزل فسد صومه . وقد قاس جماعة عليهما .

الثاني : شمل كلام المصنف - رحمه الله تعالى - الحى والميت من الآدمى ،
وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال في المستوعب :
إن أوجب في آدمى ميت : ففي الكفارة وجهان . وأطلقهما في الرعاية الصغرى ،
والحاويين . ويأتى حكم وطء البهيمة الميتة .

الثالث : شمل كلام المصنف أيضاً : المكروه . وهو الصحيح من المذهب .
ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وسواء أكره حتى فعله ، أو فُعل به ، من
نائم وغيره . وعنه لا كفارة عليه مع الإكراه والنسيان . واختار ابن عقيل : أنه
لا كفارة على من فُعل به من نائم ونحوه .
وعنه كل أمر غلب عليه الصائم ، فليس عليه قضاء ولا غيره . قال أكثر
الأصحاب كما قال المصنف .

وهذا يدل على إسقاط القضاء والكفارة مع الإكراه والنسيان .
قال ابن عقيل في مفرداته : الصحيح في الأكل والوطء : إذا غلب عليهما
لا يفسدان . قال : فأنا أخرج في الوطء رواية من الأكل ، وفي الأكل رواية من
الوطء . ونفى القاضى في تعليقه هذه الرواية . وقال : يجب القضاء رواية واحدة .
وكذا قال الشيرازى وغيره .

واختار الشيخ تقي الدين : أنه لا قضاء مع الإكراه . واختاره في الفائق .
وقيل : يقضى من فعل بنفسه ، لا من فُعل به من نائم وغيره .
وقيل : لا قضاء مع النوم فقط . وذكر بعضهم نص أحمد لعدم حصول مقصوده

فوائد

الأولى : حيث فسد الصوم بالإكراه ، فهو في الكفارة كالناسى . على
الصحيح من المذهب . وقيل : يرجع بالكفارة على من أكرهه .

قلت : وهو الصواب .

وقيل : يكفر من فعل بالوعيد دون غيره .

الثانية : لو جامع يعتقدده ليلاً ، فبان نهراً : وجب القضاء . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : جزم به الأكثر . وذكر في الرعاية رواية : أنه لا يقضى واختاره الشيخ تقي الدين . والصحيح من المذهب : أنه يكفر . اختاره الأصحاب . قاله المجد ، وأنه قياس من أوجبها على الناسى وأولى . انتهى . وهو من مفردات المذهب . وعنه لا يكفر . وأطلقهما في الفروع .

فعلى الثانية : إن علم في الجماع أنه نهراً ، ودام عالماً بالتحريم ، لزمته الكفارة بناء على من وطئ بعد فساد صومه .

الثالثة : لو أكل ناسياً ، أو اعتقد الفطرية ، ثم جامع : فحكمه حكم الناسى والخطىء ، إلا أن يعتقد وجوب الإمساك . فيكفر على الصحيح ، على ما يأتى .

قوله ﴿ وَلَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ كَفَّارَةٌ مَعَ الْعُذْرِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وذكر القاضى رواية تكفر . وذكر أيضاً : أنها مخرجة من الحج .

وعنه تكفر . وترجع بها على الزوج . اختاره بعض الأصحاب . قاله في التلخيص .

قلت : وهو الصواب .

قال في الرعايتين : وعنه لا تسقط . فيكفر عنها .

وقال ابن عقيل : إن أكرهت حتى مكنت : لزمته الكفارة ، وإن غصبت أو أتيت نائمة فلا كفارة عليها .

فائدتاه

إمدهما : الصحيح من المذهب : فساد صوم المسكره على الوطء . نص عليه

وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وعنه لا يفسد . اختاره فى الروضة . وأطلقهما فى مسبوك الذهب .

وقيل : يفسد إن قبلت ، لا المقهورة والنائمة .

وأفسد ابن أبى موسى صوم غير النائمة .

الثانية : لو جمعت المرأة ناسية فلا كفارة عليها . وإن أوجبتها على الناسى قال فى الفروع : وهو الأشهر . واختاره أبو الخطاب وجماعة . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقيل : حكمها حكم الرجل الناسى على ما تقدم . ذكره القاضى . وقدمه فى الفروع . وقال فى الفروع : ويتخرج أن لا يفسد صومها مع النسيان ، وإن فسد صومه . لأنه مفسد لا يوجب كفارة . انتهى .

وكذا الخلاف والحكم : إذا جمعت جاهلة ونحوها .

وعنه يكفر عن المعذورة بإكراه أو نسيان ، أو جهل ونحوه ، كأم ولده إذا أكرهها وقلنا : يلزمها الكفارة .

قوله ﴿ وَهَلْ يَلْزَمُهَا مَعَ عَدَمِهِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

يعنى : إذا طاوعته . وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والتلخيص ، والمحزر ، والحاوى الكبير ، والفائق ، والشرح .

إمضاءهما : يلزمها . وهو المذهب . اختاره أبو بكر . وجزم به فى المنور ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه فى الفصول ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع [وصححه فى المحزر] .

والرواية الثانية : لا يلزمها كفارة . جزم به فى الوجيز .

وعنه يلزم الزوج كفارة واحدة عنهما . خرجها أبو الخطاب من الحج . وضعفه غير واحد . لأن الأصل عدم التداخل .

فائدتاه

إمدهما : لو طاوعت أم ولده على الوطء كفرت بالصوم . على الصحيح من المذهب . وقيل : يكفر عنها سيدها .

الثانية : لو أكره الرجل الزوجة على الوطء دفعته بالأسهل فالأسهل . ولو أفضى ذلك إلى ذهاب نفسه ، كالمار بين يدي المصلي . ذكره ابن عقيل . واقتصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ : أَفْطَرَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ووجه في الفروع احتمالاً : لا يفطر بالإنزال إذا باشر دون الفرج . ومال إليه .

فائده : لو أمذى بالمباشرة دون الفرج : أفطر أيضاً على الصحيح من المذهب نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . واختار الآجري ، وأبو محمد الجوزي ، والشيخ تقي الدين : أنه لا يفطر بذلك . قال في الفروع : وهو أظهر . قلت : وهو الصواب .

وتقدم نظير ذلك إذا قبل أو لمس فأمذى أو أمذى أول الباب . فإن المسألة واحدة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه يفطر أيضاً إذا كان ناسياً . وجزم به الخرقى فقال : ومن جامع دون الفرج . فأنزل عامداً أو ساهياً . فعليه القضاء .

قال الزركشي : هذا المشهور عنه . والمختار لعامة أصحابه ، والقاضي ، وابن عقيل وغيرهما . وقدمه في المستوعب ، والرايعتين . وجزم به في الوجيز . والصحيح من المذهب : أنه لا يفطر إذا كان ناسياً ، سواء أمني أو أمذى . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وقدمه في الفروع .

قوله ﴿أَوْ وَطِئَ بِهِمَّةً فِي الْفَرْجِ : أَفْطَرَ﴾

الصحيح من المذهب : أن الإيلاج في البهيمّة كالإيلاج في الآدمي . نص عليه وعليه الأصحاب . قال الزركشي ، وقيل : عنه لا تجب الكفارة بوطء البهيمّة . ومبنى الخلاف - عند الشريف ، وأبي الخطاب - على وجوب الحد بوطئها وعدمه . انتهى .

قال في الفروع : وخرج أبو الخطاب في الكفارة وجهين ، بناء على الحد . وكذا خرجه القاضى رواية ، بناء على الحد . انتهى . وقال ابن شهاب : لا يجب بمجرد الإيلاج فيه غسل ولا فطر ولا كفارة . قال في الفروع : كذا قال .
فائدة : الإيلاج في البهيمّة المنيّة كالإيلاج في البهيمّة الحية . على الصحيح من المذهب . وقيل : الحكم مخصوص بالحي فقط . قدمه في الرعاية الكبرى . قال في الفروع : كذا قيل .

قوله ﴿وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ﴾ .

وهما روايتان في الجامع دون الفرج . يعنى : إذا جامع دون الفرج فأنزل ، أو وطء بهيمّة في الفرج ، وقلنا : يفطر . فأطلق الخلاف فيما إذا جامع دون الفرج فأنزل . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والكافي ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .
إحداهما : لا تجب الكفارة . وهى المذهب . اختاره المصنف ، والشارح ، وصاحب النصيحة ، والخلاصة ، والمحرم ، والفائق . قال في الفروع : وهى أظهر . قال ابن رزين : وهى أصح . وقدمه فى النظم .

والرواية الثانية : تجب الكفارة . اختارها الأكثر . منهم الخرقى ، وأبو بكر وابن أبى موسى ، والقاضى .

قال الزركشى : هى المشهورة من الروايتين ، حتى إن القاضى فى التعليق لم

يذكر غيرها . قال في الفروع : اختارها الأكثر . وجزم به في الإفادات ،
والوجيز . وقدمه في الفائق ، وشرح ابن رزين .

فعلى الأولى : لا كفارة على الناسى أيضاً بطريق أولى .

وعلى الثانية : يجب عليه أيضاً ، كالعامد . على الصحيح . جزم به الحرق ،
والوجيز ، وصاحب التبصرة . وقدمه في الفروع .

قال الزركشى : هى المشهورة عنه ، والمختارة لعامة أصحابه ، والقاضى وغيره .
وقال المصنف ، وصاحب الروضة وغيرهما : لا كفارة على الناسى .

فائده : لو أنزل المحبوب بالمساحقة فحكمه حكم الواطئ . دون الفرج إذا أنزل
قاله الأصحاب . وكذلك إذا تساحت امرأتان فأنزلتا [إن قلنا يلزم المطاوعة كفارة
وإلا فلا كفارة . قاله في الفروع وغيره . قال فى المغنى : إذا تساحتا فأنزلتا] فهل
حكمهما حكم الجماع فى الفرج ، أو لا كفارة عليهما بحال ؟ فيه وجهان . مبنيان
على أن الجماع من المرأة : هل يوجب الكفارة ؟ على روايتين . وأصح الوجهين :
لا كفارة عليهما . لأنه ليس بمنصوص عليه . ولا فى معنى المنصوص عليه . فيبقى
على الأصل . انتهى . وكذلك الاستمناء على الصحيح من المذهب . وقال القاضى
فى التعليق : لا كفارة بالاستمناء ، معتمداً على نص أحمد ، وبالفرق .

فائده

إمراهما : الصحيح من المذهب : أن القبلة واللمس ونحوهما ، إذا أنزل أو
أمذى به : لا تجب به الكفارة . ولو أوجبنها فى الجماعة دون الفرج . قال فى
الفروع : اختارها الأصحاب .

وعنه حكم ذلك حكم الوطء دون الفرج . اختارها القاضى . وجزم به فى الهداية
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والحرر ، والإفادات ،
وأطلقهما فى الفروع . ونص أحمد : إن قَبَّلَ فأمذى لا يكفر .

الثانية : لو كرر النظر فأمنى : فلا كفارة . على الصحيح من المذهب ، كما لو لم يكرره . وعنه هو كاللمس إذا أمنى به . وجزم في الإفادات بوجوب الكفارة بذلك . واختاره القاضي في تعليقه . وقدمه في الفائق . وأطلق الروایتين في الهداية والفصول ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص .
وقيل : إن أمنى بفكره ، أو نظرة واحدة عمداً : أفطر . وفي الكفارة وجهان .

وأما إذا وطىء بهيمة في الفرج : فأطلق المصنف في وجوب الكفارة بذلك - إذا قلنا يفطر - وجهين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاوى ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين . أحدهما : هو كوطء الآدمية . وهو الصحيح . ونص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .
والوجه الثاني : لا تجب الكفارة بذلك . خرج به أبو الخطاب من القول بعدم وجوب الحد بوطء البهيمة . وخرجه القاضي رواية بناء على الحد . وهو احتمال في الكافي . وتقدم قول ابن شهاب : لا يجب بمجرد الإيلاج فيه غسل ولا فطر ولا كفارة .

قوله ﴿ وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمٍ رَأَى الْهَلَالَ فِي لَيْلَتِهِ ، وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونقل حنبل : لا يلزمه الصوم . اختاره الشيخ تقي الدين .

فعلى هذه الرواية : قال في المستوعب - وتبعه في الرعايتين ، والحاويين ، واختاره الشيخ تقي الدين - : لا يلزمه شيء من الأحكام الرمضانية ، من الصوم وغيره . وتقدم ذلك عند قوله في كتاب الصيام « ومن رأى هلال رمضان وحده . وردت شهادته » .

قوله ﴿وَإِنْ جَامِعَ فِي يَوْمَيْنِ، وَلَمْ يُكْفَرْ. فَهَلْ يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ أَوْ كَفَّارَتَانِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والمغنى ، والهادى ، والكافى ، والشرح ، والنظم ، والفروع ، والزرکشی ، وشرح ابن منجا .
أحدهما : يلزمه كفارتان . وهو المذهب . وحكاه ابن عبد البر عن الإمام أحمد رحمه الله ، كيومين في رمضانين . واختاره ابن حامد ، والقاضى في خلافه ، وجامعه ، وروايته ، والشرىف ، وأبو الخطاب في خلافيهما . وابن عبدوس في تذكرته . ونصره المجد في شرحه .

قال في الخلاصة : لزمه كفارتان في الأصح . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا المشهور في المذهب . قال في التلخيص : هذا أصح الوجهين . قال في تجريد العناية : لزمه ثنتان في الأطهر . وجزم به في الإيضاح ، والإفادات ، والمنور . وهو ظاهر المنتخب : وقدمه في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمحزر ، والرعائتين ، والحاويين ، والفائق .

والوجه الثانى : لا يلزمه إلا كفارة واحدة ، كالحدود . وهو ظاهر كلام الخرقى . واختاره أبو بكر ، وابن أبى موسى . قال في المستوعب : واختاره القاضى . وقدمه هو وابن رزىن في شرحه .

فأمره : قال المجد في شرحه : فعلى قولنا بالتداخل ، لو كفر بالعتق في اليوم الأول عنه ، ثم في اليوم الثانى عنه . ثم استحققت الرؤية الأولى : لم يلزمه بدلهما . وأجزأته الثانية عنهما . ولو استحققت الثانية وحدها : لزمه بدلهما . ولو استحققتا جميعاً : أجزأه بدلهما . وقيل : واحدة . لأن محل التداخل وجود السبب الثانى قبل أداء موجب الأول . ونية التعيين لا تعتبر . فتلغو وتصير كنية مطلقة . هذا قياس مذهبنا . انتهى .

قوله ﴿وَإِنْ جَامِعَ ثُمَّ كَفَرَ، ثُمَّ جَامِعَ فِي يَوْمِهِ . فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وهو من مفردات المذهب .
وذكر الخواص رواية : لا كفارة عليه . وخرجه ابن عقيل من : أن الشهر عبادة واحدة . وذكره ابن عبد البر إجماعاً بما يقتضى دخول أحمد فيه .
تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه لو جامع ، ثم جامع قبل التكفير : أنه لا يلزمه إلا كفارة واحدة . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . قال المصنف : بغير خلاف . انتهى . وعنه عليه كفارتان .
فعلى المذهب : تعدد الواجب وتداخل موجه . ذكره صاحب الفصول ، والمحرم وغيرهما .

وعلى الثانى : لم يجب بغير الوطاء الأول شيء .
قوله ﴿وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ إِذَا جَامِعَ﴾ .
يعنى عليه الكفارة . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص الإمام أحمد - فى مسافر قدم مفطراً ، ثم جامع - لا كفارة عليه .
فاختار المجد : حمل هذه الرواية على ظاهرها . وهو وجه . ذكره ابن الجوزى فى المذهب . وذكر القاضى فى تعليقه وجهاً فيمن لم ينو الصوم : لا كفارة عليه . وحمل القاضى وأبو الخطاب هذه الرواية على أنه لا يلزمه الإمساك .
فائدة : لو أكل ثم جامع . ففيه الخلاف المتقدم ذكره فى الفروع .
قوله ﴿وَلَوْ جَامِعَ وَهُوَ صَحِيحٌ . ثُمَّ جُنَّ ، أَوْ مَرِضَ ، أَوْ سَافَرَ . لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ﴾ .

وكذا لو حاضت أو نفست . وهذا المذهب فى ذلك كله . ونص عليه فى المرض . وعليه الأصحاب .

وذكر أبو الخطاب في الانتصار وجهاً : تسقط الكفارة بحدوث حيضة ونفاس ، لمنعهما الصحة ، ومثلهما موت . وكذا جنون إن منع طريان الصحة .
فائدة : - وإن كانت كالأجنبية - لو مات في أثناء النهار بطل صومه .
وفائدة بطلان صومه : أنه لو كان نذراً : وجب الإطعام عنه من تركته .
وإن كان صوم كفارة تخير : وجبت الكفارة في ماله

قوله ﴿وَإِنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ ، ثُمَّ جَامَعَ . فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ﴾
هذا الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . واختاره القاضى وأكثر الأصحاب . قاله المجد . قال المصنف وغيره : يفطر بنية الفطر . فيقع الجماع بعد الفطر .

وذكر بعض الأصحاب رواية : عليه الكفارة . وجزم به على هذا . قال في الفروع : وهو أظهر . وتقدم رواية عند قول المصنف « ومن نوى الصوم في سفره : فله الفطر » أنه لا يجوز الفطر بالجماع . فعليها : إن جامع كفر . على الصحيح من المذهب . وعنه لا يكفر .

قوله ﴿وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ﴾ .
يعنى في نفس أيام رمضان . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وذكر في الرعاية رواية : يكفر إن أفسد قضاء رمضان .

فائدة : لو طلع الفجر وهو مجامع . فإن استدأ فعمله القضاء والكفارة بلا نزاع . وإن لم يستدأ ، بل نزع في الحال ، مع أول طلوع الفجر : فكذلك عند ابن حامد ، والقاضى . ونصره ابن عقيل في الفصول . وجزم به في المبهج في موضع من كلامه ، وفي المنور ، ونظم المفردات . وهو منها .

قال في الخلاصة : فعمله القضاء والكفارة في الأصح .
وقال أبو حفص : لا قضاء عليه ولا كفارة . قال في الفائق : وهو المختار .

واختاره الشيخ تقي الدين . قاله في القواعد . وأطلقهما في الإيضاح ، والمبهيغ في موضع آخر ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادي ، والمغنى ، والتلخيص ، والمحرم ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع . وذكر القاضي : أن أصل ذلك اختلاف الروايتين في جواز وطء من قال لزوجه : إن وطئتك فأنت علي كظهر أمي ، قبل كفارة الظهار . فإن جاز فالنزع ليس بجماع ، وإلا كان جماعاً . وقال ابن أبي موسى : يقضى قولاً واحداً . وفي الكفارة عنه خلاف . قال الجحد : وهذا يقتضي روايتين .

إحداها : يقضى . قال : وهو أصح عندي ، لحصوله مجامعاً أول جزء من اليوم أمر بالكف عنه بسبب سابق من الليل . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . قال ابن رجب في القاعدة الثامنة والخمسين : المذهب أنه يفطر بذلك . وفي الكفارة روايتان . وقال : ينبغي أن يقال : إن خشي مفاجأة الفجر : أفطر . وإلا فلا . وتقدم في باب الحيض بعض ذلك .

قوله ﴿ وَالْكَفَّارَةُ : عِتْقُ رَقَبَةٍ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾ .

الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أن الكفارة هنا واجبة على الترتيب . كما قدمه المصنف .

وعنه أن الكفارة على التخيير ، فبأيها كفر أجزأه . قدمه في تجريد العناية ، ونظم نهاية ابن رزين .

ويأتى ذلك أيضاً في أول الفصل الثالث من كتاب الظهار .

فأمرناه

إمراً هـ : لو قدر على العتق في الصيام ، لم يلزمه الانتقال . نص عليه . ويلزمه إن قدر عليه قبل الشروع في الصوم .

الثانية : لا يحرم الوطء هنا قبل التكفير ، ولا في ليالى صوم الكفارة . قال في التلخيص : وهذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار سواء ، إلا في تحريم الوطء قبل التكفير . وفي ليالى الصوم إذا كفر [به] فإنه يباح . وجزم به في الرعايتين ، والحاويين . وقدمه في الفروع ككفارة القتل . ذكره فيها القاضى وأصحابه . وذكر ابن الحنبلى فى كتاب أسباب النزول : أن ذلك يحرم عليه عقوبة . وجزم به .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ عَنْهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن [هذه] الكفارة تسقط عنه بالعجز عنها . نص عليه وعليه أكثر الأصحاب . قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع وغيرهم : هذا ظاهر المذهب . وجزم [به] فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وقال فى الرعاية الكبرى : فإن عجز وقت الجماع عنها بالمال - وقيل : والصوم - سقطت . نص عليه . قال فى الفروع : كذا قال .

وعنه لا تسقط . قال فى الفروع : ولعل هذه الرواية أظهر . وقال فى الرعاية الكبرى وغيره - تفريعاً على الرواية الثانية - فلو كفر عنه غيره بإذنه فله أخذها . وجزم به فى المحرر . وقدمه فى الحاويين . وقيل : وبدون إذنه . وعنه لا يأخذها . وأطلق ابن أبى موسى فى أنه : هل يجوز له أكلها ، أم كان خاصاً بذلك الأعرابى ؟ على روايتين .

وقال فى الفروع : ويتوجه احتمال : أنه - عليه أفضل الصلاة والسلام - رخص للأعرابى فيه لحاجته . ولم تكن كفارة .

فوائد

إمداها : لا تسقط غير هذه الكفارة بالعجز عنها ، ككفارة الظهار واليمين

وكفارات الحج ونحو ذلك . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . قال المجد وغيره : وعليه أصحابنا .

وعنه تسقط . وذكر غير واحد تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز على الأصح . وعنه تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز عنها كلها . لأنه لا بدل فيها . وقال ابن حامد : تسقط مطلقاً كرمضان . وتقدم في كتاب الصيام - بعد أحكام الحامل والمرضع - هل يسقط الإطعام بالعجز ؟ وتقدم كفارة وطء الحائض في بابه .

الثانية : حكم أكله من الكفارات بتكفير غيره عنه : حكم كفارة رمضان على الصحيح من المذهب . ' وعنه جواز أكله مخصوص بكفارة رمضان . اختاره أبو بكر . وأطلقهما في المحرر .

الثالثة : لو ملكه ما يكفر به - وقلنا له أخذه هناك - فله هنا أكله ، وإلا خرج عن نفسه . وهذا الصحيح من المذهب .

وقيل : هل له أكله ، أو يلزمه التكفير به ؟ على روايتين . ذكره في الرعاية ، والفروع . وجزم في الحاويين : أنه ليس له أخذها هنا . ويأتي في كتاب الظهار شيء من أحكام الكفارة لرمضان وغيره : مقدار ما يطعم كل مسكين وصفته

باب ما يكره وما يستحب

وحكم القضاء

قوله ﴿ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَجْمَعَ رِيقَهُ فَيَتَلَعَهُ . وَأَنْ يَتَلَعَ النَّخَامَةَ وَهَلْ يُفْطِرُ بِهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

إذا جمع ريقه وابتلعه قصداً كره ، بلا نزاع . ولا يفطر به . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . كما لو ابتلعه قصداً ولم يجمعه . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وفيه وجه آخر : يفطر بذلك . فيحرم فعله . وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق .

فوائد

أمرها : لو أخرج ريقه إلى ما بين شفتيه . ثم أعاده وبلعه . حرم عليه . وأفطر
به على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وحزم به في الرايعتين ، والحاويين ،
وغيرهم . وقال المجد : لا يفطر إلا إذا خرج إلى ظاهر شفتيه ، ثم يدخله ويبلعه .
لإمكان التحرز منه عادة ، كغير الريق .

الثانية : لو أخرج حصاة من فمه أو درهما أو خيطاً ثم أعاد . فإن كان ماعليه
كثيراً فبلعه أفطر . وإن كان يسيراً لم يفطر . على الصحيح من المذهب .
وقيل : يفطر .

الثالثة : لو أخرج لسانه ثم أدخله إلى فيه بما عليه وبلعه لم يفطر . ولو كان
كثيراً . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم القاضى . وحزم
به في المذهب وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . قال في الفروع : أطلقه الأصحاب .
وقال ابن عقيل : يفطر . وأطلقتهما في مسبوك الذهب ، والرايعتين والحاويين .
الرابعة : لو تنجس فمه ، أو خرج إليه قيء ، أو قلس فبلعه أفطر . نص عليه .
وإن قل ، لإمكان التحرز منه . وإن بصقه وبقى فمه نجساً فبلع ريقه ، فإن تحقق
أنه بلع شيئاً نجساً أفطر وإلا فلا .

وأما النخامة إذا بلعها : فأطلق المصنف في الفطر به وجهين .
واعلم أن النخامة تارة تكون من جوفه ، وتارة تكون من [دماغه ، وتارة
تكون من] حلقه . فإذا وصلت إلى فمه ثم بلعها . فلا أصحاب فيها ثلاث طرق .
أمرها : إن كانت من جوفه . أفطر بها قولاً واحداً . وإلا فروايتان . وهذه
الطريقة هي الصحيحة . وهي طريقة صاحب الفروع وغيره .

إحداهما : يفطر فيحرم . وهو المذهب . جزم به ابن عبدوس في تذكرته ،
وصاحب المنور . وقدمه في المحرر ، والشرح .

والثانية : لا يفطر . فيكره . جزم به في الوجيز . وأطلقهما في الفروع .

الطريق الثاني : في بلغ النخامة من غير تفريق روايتان . وهي طريقة القاضي
وغيره . قاله في المستوعب . وجزم بها في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمجد
في شرحه ، ومحرره ، والمصنف هنا . وفي المغنى ، والنظم وغيرهم . وقدمها في
المستوعب والرايعتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم .

إحداهما : يفطر بذلك . وهو المذهب . جزم به ابن عبدوس في تذكرته ،
والمنور . وقدمه في المحرر ، والشرح .

والثانية : لا يفطر به . صححه في الفصول . وجزم به في الوجيز . وأطلقهما في
المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، والمغنى
الطريق الثالث : إن كانت من دماغه : أفطر قولاً واحداً . وإن كانت من
صدره فروايتان . وهي طريقة ابن أبي موسى . نقله عنه في المستوعب .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الطَّعَامِ ﴾ .

هكذا قال جماعة وأطلقوا . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمحرم ،
والمنور . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وقال ابن عقيل : يكره من غير حاجة .
ولا بأس به للحاجة . وقال أحمد : أحب إلي أن يحتنب ذوق الطعام . فإن فعل
فلا بأس . قال المجد في شرحه ، والمنصوص عن أحمد : أنه لا بأس به إذا كان
لمصلحة وحاجة ، كذوق الطعام من القدر ، والمضغ للطفل ونحوه . واختاره أبو بكر
في التنبيه . وحكاه أحمد عن ابن عباس .

فعلى الأول : إن وجد طعمه في حلقة أفطر لإطلاق الكراهة .

وعلى الثاني : إذا ذاقه فعليه أن يستقصي في البصق . ثم إن وجد طعمه في

حلقة لم يفطر . كالضمضة . وإن لم يستقص في البصق أفطر لتفريطه . على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفروع . وجزم جماعة يفطر مطلقاً .

قلت : هو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقال في الفروع : ويتوجه الخلاف في مجاوزة الثلاث .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ مَضْغُ الْعَلَكِ الَّذِي لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءٌ ﴾ .

قال في الهداية ، والمستوعب ، وغيرها : وهو الموميا ، واللبان الذي كلما مضغه قوى . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . لأنه يحلب القم ، ويجمع الريق ويورث العطش . ووجه في الفروع احتمالاً : لا يكره .

وقال في الرعاية في تحريم ملايتحلل غالباً : وفطره بوصوله أو طعمه إلى حلقة وجهان . وقال في الرعاية الصغرى ، والحاويين : وفي تحريم ملايتحلل وجهان . وقيل : يكره بلا حاجة .

فعلى المذهب : هل يفطر إن وجد طعمه في حلقة أم لا ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الكافي ، والفروع ، والمنعى ، والشرح .

أمرهما : لا يفطر . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . لأن مجرد وجود الطعم لا يفطر . كن لطنخ باطن قدمه بمنظّل . إجماعاً . ومال إليه المصنف ، والشارح .
والوجه الثاني : يفطر . وجزم به في الوجيز . وقدمه ابن رزين في شرحه .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ مَضْغُ مَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءٌ ﴾ .

هذا مما لانزاع فيه في الجملة . بل هو إجماع .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ لَا يَبْلُغَ رِيْقَهُ ﴾ .

يعنى فيجوز . وهكذا قال في الكافي ، والنظم ، والوجيز . وجزموا به بهذا القيد . والصحيح من المذهب : أنه يحرم مضغ ذلك ، ولولم يبتلع ريقه . وجزم به الأكثر . وقدمه في الفروع . وقال : وفرض بعضهم المسألة في ذوقه - يعنى يحرم

ذوقه - وإن لم يذقه لم يحرم . قال في الرعايتين : ويحرم ذوق ما يتحلل ، أو يتفتت . وقيل : إن بلع ريقه . وإلا فلا .

قوله ﴿ وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ ﴾ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ لَا تَحْرُكُ شَهْوَتَهُ . على إحدى الروايتين ۞ .

فاعل القبلة لا يخلو : إما أن يكون ممن تحرك شهوته أولاً . فإن كان ممن تحرك شهوته ، فالصحيح من المذهب : كراهة ذلك فقط . جزم به في الهداية ، والمبہج ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والنظم ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وصححه . وعنه تحرم . جزم به في المستوعب وغيره .

تفہيم : محل الخلاف : إذا لم يظن الإنزال . فإن ظن الإنزال حرم عليه ، قولاً واحداً .

وإن كان ممن لا تحرك شهوته : فالصحيح من المذهب : أنها لا تتركه . قال في الفائق : ولا تتركه له القبلة إذا لم تحرك شهوته . على أصح الروايتين . قال في المبہج ، والوجيز : وتكره القبلة بشهوة .

ففہومه : لا تتركه بلا شهوة . وصححه في النظم . وقدمه في الفروع ، والحجر ، والرعاية الصغرى . وصححه في الرعاية الكبرى .

وعنه تكره ، لاحتمال حدوث الشهوة . وقدمه في الرعاية الكبرى . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي ، والشرح ، والحاويين .

تفہيم : الظاهر أن الخلاف الذى أطلقه المصنف : عائد إلى من لا تحرك شهوته وعليه شرح الشارح ، وابن منجا ، وصاحب التلخيص . ولأن الخلاف فيه أشهر . ويحتمل أن يعود على من تحرك شهوته . فيكون تقدير الكلام على هذا :

وتكره القبلة على إحدى الروایتين ، إلا أن يكون ممن لا تحرك شهوته . فلا تكره .
لكن يبعد هذا أن المصنف لم يحك الخلاف في المعنى والكافي .

فائدة : إذا خرج منه منى أو مذى بسبب ذلك ، فقد تقدم في أول الباب
الذى قبله : وإن لم يخرج منه شيء لم يفطر . وذكره ابن عبد البر إجماعاً .

واعلم أن مراد من اقتصر من الأصحاب - كالمصنف وغيره - على ذكر القبلة :
دواعي الجماع بأسرها أيضاً . ولهذا قاسوه على الإحرام . وقالوا : عبادة تمنع الوطء
فمنعت دواعيه . قال في الكافي وغيره : واللمس ، وتكرار النظر كالقبلة . لأنهما
في معناها . وقال في الرعاية - بعد أن ذكر الخلاف في القبلة - : وكذا الخلاف
في تكرار النظر والفكر في الجماع . فإن أنزل أثم وأفطر ، والتلذذ باللمس والنظر ،
والمعانقة والتقبيل سواء . هذا كلامه . وهو مقتضى ما في المستوعب وغيره .

قوله ﴿ فَإِنْ شَتِمَ اسْتَحِبَّ أَنْ يَقُولَ : إِنِّي صَائِمٌ ﴾ .

يحتمل أن يكون مراده : أن يقول ذلك بلسانه في القرض والنفل مع نفسه ،
يزجر نفسه بذلك ، ولا يطلع الناس عليه . وهو أحد الوجوه . جزم به في الرعاية
الكبرى . وهو ظاهر كلامه هو وصاحب الفائق وغيره . وظاهر ما قدمه في الفروع .
ويحتمل أن يكون مراده : أن يقوله جهراً في رمضان وغيره . وهو الوجه
الثاني للأصحاب . واختاره الشيخ تقي الدين .

ويحتمل أن يكون مراده أن يقوله : جهراً في رمضان ، وسراً في غيره زاجراً
لنفسه . وهو الوجه الثالث . واختاره المجد . وذلك للأمن من الرياء . وهو المذهب
على ما اصطالحناه .

تنبيه

أمرهما : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ ﴾ .

إجماعاً . يعني إذا تحقق غروب الشمس .

الثاني : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ السَّحُورِ ﴾ .

إجماعاً . إذا لم يخش طلوع الفجر . ذكره أبو الخطاب ، والأصحاب . قال في الفروع : وظاهر كلام الشيخ - يعني به المصنف - استحباب السحور مع الشك وذكر المصنف أيضاً قول أبي داود : قال أبو عبد الله « إذا شك في الفجر يأكل حتى يستيقن طلوعه » قال في الفروع : ولعل مراد غير الشيخ : الجواز ، وعدم المنع بالشك . وكذا جزم ابن الجوزي وغيره : يأكل حتى يستيقن . وقال : إنه ظاهر كلام الإمام أحمد . وكذا خص الأصحاب المنع بالمتيقن . كشكه في نجاسة طاهر . قال الآجري وغيره ، ولو قال لعالمين : ارقبوا الفجر . فقال أحدهما : طلع الفجر . وقال الآخر : لم يطلع . أكل حتى يتفقا .

وذكر ابن عقيل في الفصول : إذا خاف طلوع الفجر ، وجب عليه أن يمسك جزءاً من الليل . ليتحقق له صوم جميع اليوم . وجعله أصلاً لوجوب صوم يوم ليلة الغيم . وقال : لا فرق . ثم ذكر هذه المسألة في موضعها ، وأنه لا يحرم الأكل مع الشك في الفجر . وقال : بل يستحب . قال في الفروع : كذا قال . وقال في المستوعب ، والرعاية : الأولى أن لا يأكل مع شكه في طلوعه . وجزم به المجد ، مع جزمه بأنه لا يكره .

فوائد

الأولى : تقدم عند قوله « ومن أكل شاكاً في طلوع الفجر : فلا قضاء عليه » أنه لا يكره الأكل والشرب مع الشك في طلوعه . ويكره الجماع . نص عليهما .

الثانية : قال في الفروع : لا يجب إمساك جزء من الليل في أوله وآخره . في ظاهر كلام جماعة . وهو ظاهر ماسبق ، أو صريحه . وذكر ابن الجوزي : أنه أصح الوجهين .

وقطع جماعة من الأصحاب بوجوب الإمساك في أصول الفقه وفروعه ، وأنه مما لا يتم الواجب إلا به . وذكره ابن عقيل في الفنون ، وأبو يعلى الصغير في صوم يوم ليلة الغيم .

الثالثة : المذهب يجوز له الفطر بالظن . قاله في الفروع وغيره .

وقال في التلخيص : يجوز الأكل بالاجتهاد في أول اليوم . ولا يجوز في آخره إلا بيقين . ولو أكل ولم يتيقن لزمه القضاء في الآخر . ولم يلزمه في الأول . انتهى . قال في القواعد الأصولية : وهو ضعيف .

الرابعة : إذا غاب حاجب الشمس الأعلى : أفطر الصائم حكماً . وإن لم يطعم . ذكره في المستوعب وغيره . وجزم به في الفروع . فلا يثاب على الوصال . كما هو ظاهر المستوعب . واقتصر عليه في الفروع . وقال : وقد يحتمل أنه يجوز له الفطر . وقال : والعلامات الثلاث في قوله - عليه أفضل الصلاة والسلام - « إذا أقبل الليل من ههنا ، وأدبر النهار من ههنا ، وغربت الشمس : فقد أفطر الصائم » متلازمة . وإنما جمع بينها لثلاث يشاهد غروب الشمس فيعتمد على غيرها . ذكره النووي في شرح مسلم عن العلماء . قال في الفروع : كذا قال . قال : ورأيت بعض أصحابنا يتوقف في هذا ، ويقول : يقبل الليل مع بقاء الشمس . ولعله ظاهر المستوعب . انتهى .

قلت : وهذا مشاهد .

الخامسة : تحصل فضيلة السحور بأكل أو شرب . قال المجد في شرحه : وكلال فضيلته بالأكل .

قوله ﴿ وَأَنْ يُفْطَرَ عَلَى التَّمَرِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى الْمَاءِ ﴾ .

هكذا قال كثير من الأصحاب . وقال في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والفائق : يسن أن يفطر على الرطب . فإن لم يجد فعلى التمر . فإن لم يجد فعلى الماء . وقال في

الوجيز: ويفطر على رطب أو تمر أو ماء . وقال في الحاويين : يفطر على تمر أو رطب أو ماء . وقال في الرعايتين : ويسن أن يعجل فطره على تمر أو ماء .
قوله ﴿وَأَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ . وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ . سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ . اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي . إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ .

هكذا ذكره جماعة من الأصحاب . منهم المصنف ، وأبو الخطاب . قال في الفروع : وهو أولى . واقتصر عليه جماعة . وذكره ابن حمدان وزاد « بسم الله » وذكره ابن الجوزي ، وزاد في أوله « بسم الله والحمد لله » وبعد قوله « وعلى رزقك أفطرت » : « وعلىك توكلت » وذكر بعض الأصحاب قول ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا أفطر : ذهب الظما . وابتلت العروق . وثبت الأجر . إن شاء الله تعالى » .

فوائد

إمراها : يستحب أن يدعو عند فطره . فإن له دعوة لا ترد .

الثانية : يستحب أن يُفَطَّرَ الضَّوَام . و « من فطر صائماً فله مثل أجره ، من غير أن ينقص من أجره شيء » قاله في الفروع . وظاهر كلامهم : من أى شيء كان . كما هو ظاهر الخبر . وقال الشيخ تقي الدين : مراده بتفطيره أن يشبعه .

الثالثة : يستحب له كثرة قراءة القرآن ، والذكر ، والصدقة .

قوله ﴿وَيُسْتَحَبُّ التَّتَابُعُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ . وَلَا يَجِبُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وذكره القاضى فى الخلاف فى أن الزكاة تجب على الفور إن [قلنا : إن] قضاء رمضان على الفور . واحتج بنصه فى الكفارة . ويأتى فى الباب الذى يليه : هل يصح التطوع بالصيام قبل [قضاء] رمضان لهم أم لا ؟ .

تنبيه : كلام المصنف وغيره ممن أطلق : مقيد بما إذا لم يبق من شعبان إلا ما يتسع للقضاء فقط . فإنه في هذه الصورة يتعين التتابع قولاً واحداً .

فأمرناه

إمراً : هل يجب العزم على فعل القضاء ؟ قال في الفروع : يتوجه الخلاف في الصلاة . ولهذا قال ابن عقيل في الصلاة : لا تنتفى إلا بشرط العزم على النفل في ثاني الوقت . قال : وكذا كل عبادة متراحية .

الثانية : من فاتته رمضان كاملاً ، سواء كان تاماً أو ناقصاً ، لعذر - كالأسير والمطمور ونحوهما ، أو غيره - : قضى عدد أيامه مطلقاً ، كأعداد الصلوات . على الصحيح من المذهب . اختاره صاحب المستوعب ، والمصنف ، والمجد في شرحه . وقدمه في الفروع . وعند القاضي : إن قضى شهراً هلالياً أجزأه . سواء كان تاماً أو ناقصاً . وإن لم يقض شهراً صام ثلاثين يوماً . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال المجد : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وقال : هو أشهر . قال في الرعاية الصغرى : أجزأ شهر هلالى ناقص . على الأصح . وقدمه في المحرر ، والرعاية الكبرى ، والنظم ، والحاويين ، والفائق . وجزم به في الإفادات ، والمنور ، والتلخيص .

فعلى الأول : من صام من أول شهر كامل ، أو من أثناء شهر ، تسعة وعشرين يوماً . وكان رمضان الفائت ناقصاً : أجزأه عنه ، اعتباراً بعدد الأيام .

وعلى الثاني : يقضى يوماً تكميلاً للشهر بالهلال ، أو العدد ثلاثين يوماً .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ قِضَاءِ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِ

عُذْرٍ ﴾ .

نص عليه . وهذا بلا نزاع . فإن فعل فعلية القضاء وإطعام مسكين لكل

يوم . وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وظاهره : ولو أخره رمضان

ولم يمت . وهو كذلك . ووجه في الفروع احتمالاً : لا يجب الإطعام . لظاهر قوله تعالى (٢ : ١٨٥ فعدة من أيام أخر) .

وتقدم قريباً : أن قضاء رمضان على التراخي . على الصحيح .

فأمره : يطعم ما يجزى كفارة . ويجوز الإطعام قبل القضاء ومعه وبعده . قال المجد : الأفضل تقديمه عندنا ، مسارعة إلى الخير ، وتخلصاً من آفات التأخير قوله ﴿ وَإِنْ آخَرَهُ لِعُذْرٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ مَاتَ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وذكر في التلخيص رواية : يطعم عنه ، كالشيخ الكبير .

وقال أبو الخطاب في الانتصار : يحتمل أن يجب الصوم عنه ، أو التكفير .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ آخَرَهُ لِعُذْرٍ فَمَاتَ قَبْلَ رَمَضَانَ آخِرَ أُطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينَ ﴾ .

أنه لا يصام عنه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال أبو الخطاب في الانتصار في جواب من قال : العبادة لا تدخلها النيابة . فقال : لا نسلم . بل النيابة تدخل الصلاة والصيام ، إذا وجبت وعجز عنها بعد الموت . وقال أيضاً فيه : فأما سائر العبادات ، فلنا رواية : أن الوارث ينوب عنه في جميعها في الصوم والصلاة . انتهى .

ومال النازم إلى جواز صوم رمضان عنه بعد موته . فقال : لو قيل به ، لم أبعد .

وقال في الفائق : ولو أخره لا لعذر . فتوفي قبل رمضان آخر : أُطعم عنه لكل يوم مسكين . والختار الصيام عنه . انتهى .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : ويصح قضاء نذر - قلت : وفرض - عن ميت مطلقاً . كاعتكاف . انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين : إن تبرع بصومه عن لا يطيقه لكبر ونحوه ، أو عن ميت - وهما معسران - يتوجه جوازه . لأنه أقرب إلى المائلة من المال .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ ، بَعْدَ أَنْ أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخِرَ . فَهَلْ يُطْعَمُ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ ، أَوْ اثْنَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وحكماهما في الفائق روايتين . وأطلقهما . قال الزركشي : فوجهان . وقيل : روايتان

أمرهما : يطعم عنه لكل يوم مسكين فقط . وهو المذهب . نص عليه . وجزم به في الوجيز ، والمستوعب . ومال إليه المجد في شرحه . وقدمه في الفروع ، والمنفى ، والشرح ، والكافي .

قال الزركشي : وهو ظاهر إطلاق الخرق . والقاضي ، والشيرازي ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يطعم عنه لكل يوم مسكينان ، لاجتماع التأخير والموت بعد التفريط . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمحرم ، والإفادات ، والمنور . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

واختار الشيخ تقي الدين : لا يقضى من أفطر متعمداً بلا عذر . وكذلك الصلاة . وقال : لا تصح عنه . وقال : ليس في الأدلة ما يخالف هذا . وهو من مفردات المذهب .

فائدتاه

أمرهما : الإطعام يكون من رأس المال ، أوصى به أو لم يوص .

الثانية : لا يجزىء صوم كفارة عن ميت ، وإن أوصى به . نص عليه . وإن كان موته بعد قدرته عليه - وقلنا : الاعتبار بحالة الوجوب - أطعم عنه ثلاثة مساكين لكل يوم مسكين . ذكره القاضي .

ولو مات وعليه صوم شهر من كفارة : أطعم عنه أيضاً . نص عليه .

قوله ﴿وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، أَوْ حَجٌّ، أَوْ اعْتِكَافٌ مُنْذُورٌ: فَعَلَهُ عَنْهُ وَلِيُّهُ﴾ .

إذا مات وعليه صوم منذور فعله عنه وليه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قاله في الفروع وغيره . وهو من المفردات . واختار ابن عقيل : أن صوم النذر عن الميت كقضاء رمضان على ماسبق . وقدمه في الفروع .

فأمرناه

إصدارهما : يجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد . ويجزىء عدتهم من الأيام على الصحيح . اختاره المجد في شرحه . قال في الفروع : هو أظهر . وقدمه الزركشي . وحكاه الإمام أحمد عن طاوس .

وحمل المجد ما نقل عن أحمد على صوم شرطه التتابع . وتعليل القاضى يدل عليه . ونقل أبو طالب : يصوم واحد . قال القاضى في الخلاف : فنعى الاشتراك - كالحجة المنذورة - تصح النيابة فيها من واحد لامن جماعة .

الثانية : يجوز أن يصوم غير الولي بإذنه وبدونه . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقال : جزم به القاضى والأكثر [منهم المصنف في المغنى] . وقيل : لا يصح إلا بإذنه . وذكر المجد : أنه ظاهر نقل حرب : يصوم أقرب الناس إليه : ابنه أو غيره .

قال في الفروع : فيتوجه يلزم من الاقتصار على النص : أنه لا يصام بإذنه .

فأمرناه

الأولى : قوله ﴿فَعَلَهُ عَنْهُ وَلِيُّهُ﴾ .

يستحب للولي فعله .

واعلم أنه إذا كان له تركة وجب فعله . فيستحب للولي الصوم . وله أن يدفع

إلى من يصوم عنه من تركته عن كل يوم مسكيناً . وجزم به في القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة . فإن لم يكن له تركة لم يلزمه شيء .

وقال في المستوعب وغيره : ومع امتناع الولي من الصوم يجب إطعام مسكين من مال الميت عن كل يوم . ومع صوم الورثة لا يجب .

وجزم المصنف في مسألة من نذر صوماً يعجز عنه : أن صوم النذر لا إطعام فيه بعد الموت ، بخلاف رمضان .

قال في القروع : ولم أجد في كلامه خلافه . وقال المجد : لم يذكر القاضى في المجد أن الورثة إذا امتنعوا يلزمهم استنابة ولا إطعام .

الثانية : لا كفارة مع الصوم عنه ، أو الإطعام . على الصحيح من المذهب .

واختار الشيخ تقي الدين : أن الصوم عنه بدل مجزئ عنه بلا كفارة .

وأوجب في المستوعب الكفارة . قال : كما لو عين بنذره صوم شهر فلم يصمه فإنه يجب القضاء والكفارة . قال في الرعاية : إن لم يقضه عنه ورثته أو غيرهم : أطعم عنه من تركته لكل يوم فقير مع كفارة يمين . وإن قضى كفته كفارة يمين . وعنه مع العذر المتصل بالموت .

تفصيلات

الأول : هذا التفريع كله فيمن أمكنه صوم ما نذره فلم يصمه حتى مات . فأما إن أمكنه صوم بعض ما نذره : قضى عنه ما أمكنه صومه فقط . قدمه في القروع . قال المجد في شرحه : ذكره القاضى وبعض أصحابنا . وذكره ابن عقيل أيضاً . وذكر القاضى في مسألة الصوم عن الميت : أن من نذر صوم شهر وهو مريض ، ومات قبل القدرة عليه : ثبت الصيام في ذمته ، ولا يعتبر إمكان أدائه . ونحو رجليه بين أن يصوم عنه ، أو ينفق على من يصوم عنه .

واختار المجد : أنه يقضى عن الميت ماتعذر فعله بالمرض دون المتعذر بالموت .
وقال في القاعدة التاسعة عشرة : وأما المنذورات : ففي اشتراط التمكن لها من
الأداء وجهان .

فعلى القول بالقضاء : هل يقضى الصائم الفائت بالمرض خاصة ، أو الفائت
بالمرض والموت ؟ على وجهين .

الثاني : هذا كله إذا كان النذر في الذمة . فأما إن نذر صوم شهر بعينه
فمات قبل دخوله : لم يصم ولم يقض عنه . قال المجد في شرحه : وهذا مذهب سائر
الأمم . ولا أعلم فيه خلافاً . وإن مات في أثناءه سقط باقيه . فإن لم يصمه لمرض
حتى انقضى ، ثم مات في مرضه : فعلى الخلاف السابق فيما إذا كان في الذمة .
هذه أحكام من مات وعليه صوم نذر . وأما من مات وعليه حج منذور ،
فالصحيح من المذهب : أن وليه يفعله عنه . ويصح منه . وعليه أكثر الأصحاب .
ونص عليه الإمام أحمد . وفي الرعاية قول لا يصح . قال في الفروع : كذا قال .

فوائده

إمداها : لا يعتبر تمكّنه من الحج في حياته . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع ، والمجد في شرحه . وقال : هو ظاهر كلامه . وهو أصح . وقال
القاضي في خلافه - في الفقير إذا نذر الحج ، ولم يملك بعد النذر زاداً ولا راحة
حتى مات - لا يقضى عنه ، كالحج الواجب بأصل الشرع .

قال المجد : وعليه قياس كل صورة مات قبل التمكن ، كالذي يموت قبل
مجيء الوقت ، أو عند خوف الطريق ، قال : وهذه المسألة شبيهة بمسألة أمن
الطريق وسعة الوقت : هل هو في حجة الفرض شرط للوجوب في الذمة ، أو للزوم
الأداء ؟ .

الثاني : حكم العمرة المنذورة حكم الحج المنذور إذا مات وهي عليه .

الثالثة : يجوز أن يحج عنه حجة الإسلام بإذن وليه . بلا نزاع ، وبغير إذنه على الصحيح من المذهب . واختاره ابن عقيل والمجد . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع وقيل : لا يصح بغير إذنه . اختاره أبو الخطاب في الانتصار . ويأتى ذلك في كتاب الحج .

فعلى المذهب : له الرجوع بما أنفق على التركة . وكذا لو أعتق عنه في نذر أو أطعم عنه في كفارة ، إذا قلنا : يصح . ذكره في القاعدة الخامسة والسبعين في ضمن تعليل القاضي .

وأما إذا مات وعليه اعتكاف مندور ، فالصحيح من المذهب : أنه يفعل عنه . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . وعليه الأصحاب . ونقل ابن ابراهيم وغيره : ينبغي لأهله أن يعتكفوا عنه . وحكى في الرعاية قولاً لا يصح أن يعتكف عنه . قال في الفروع : فيتوجه على هذا أن يخرج عنه كفارة يمين . ويحتمل أن يطعم عنه لكل يوم مسكين . انتهى .

فعلى المذهب : إن لم يمكنه فعله حتى مات . فالخلاف السابق كالصوم . وقيل : يقضى . وقيل : لا . فعليه يسقط إلى غير بدل .

تفصيل : اعلم أن في نسخة المصنف كما حكيت في المتن هكذا « وإن مات وعليه صوم ، أو حج ، أو اعتكاف مندور » فلفظة « مندور » مؤخرة عن الاعتكاف . وهكذا في نسخ قرئت على المصنف . فغير ذلك بعض أصحاب المصنف المأذون له بالإصلاح . فقال « وإن مات وعليه صوم مندور أو حج أو اعتكاف فعله عنه وليه » لأن تأخير لفظة « مندور » لا يخلو من حالين : إما أن يعيده إلى الثلاثة ، أو إلى الأخير ، وهو الاعتكاف . وعلى كليهما يحصل في الكلام خلل . لأنه لو عاد إلى الاعتكاف فقط بقي الصوم مطلقاً . والولى لا يفعل الواجب بالشرع من الصوم . وإن عاد إلى الثلاثة ، بقي الحج مشروطاً بكونه مندوراً . ولا يشترط ذلك . لأن الولي يفعل الحج الواجب بالشرع أيضاً . فلذلك غير .

ولا يقال : إذا قدمنا لفظة « منذور » على الحج والاعتكاف ، يبقى الاعتكاف مطلقا . لأننا نقول : لا يكون الاعتكاف واجبا إلا بالنذر .

قلت : والذي يظهر أن كلام المصنف على [صفة] مقاله من غير تغيير أولى . ولا يرد على المصنف شيء مما ذكر . لأن مراده هنا النية في المنذورات لا غير . ولذلك ذكر الصلاة المنذورة ، والصوم المنذور . فكذا الاعتكاف والحج . وأما كون الحج إذا كان واجبا بالشرع يفعل : فهذا مسلم . وقد صرح به المصنف في كتاب الحج . فقال : ومن وجب عليه الحج فتوفى قبله : أخرج عنه من جميع ماله حجة وعمرة . وهذا واضح . ولذلك ذكر غالب الأصحاب مثل ما قال المصنف هنا . فيذكرون الصوم والحج والاعتكاف المنذورات . والله أعلم .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ مِّنْذُورَةٍ . فعلى روايتين ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ، والمجد في شرحه ، ومحزره ، والشارح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، والزركشي .

إحداها : يفعل عنه . وهو المذهب . ونقله حرب . وجزم به في الإفادات ، والوجيز ، والمنور ، والمنتخب . وهو ظاهر ما جزم به في العمدة . وصححه في التصحيح والنظم . وقدمه في المعنى . قال القاضي : اختارها أبو بكر ، والخرقى . وهي الصحيحة . قال في الفروع : اختاره الأكثر . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . قال الزركشي : اختاره أبو بكر ، والقاضي في التعليق وغيرها . وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : لا يفعل عنه . نقلها الجماعة عن أحمد . قال ابن منبج في شرحه : وهي أصح . قال في إدراك الغاية : لا يفعل في الأشهر . قال في نظم النهاية : لا يفعل في الأظهر . فعلى المذهب : تصح وصيته بها .

تفسيرها

أمرها : قال في القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة : كثير من الأصحاب يطلق ذكر « الوارث » هنا . وقال ابن عقيل وغيره : هو الأقرب فالأقرب . وكذلك قال الخرقى : هو الوارث من العصبية .

الثانى : هذه الأحكام كلها - وهو القضاء - إذا كان الناذر قد تمكن من الأداء . فأما إذا لم يتمكن من الأداء ، فالصحيح من المذهب : أنه كذلك ، فلا يشترط التمكن . وقيل : يشترط .

الثالث : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يفعل غير ما ذكر من الطاعات المنذورة عن الميت . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . لاقتصارهم على ذلك . وقال في الإيضاح : من نذر طاعة فمات فعلت . وقال الخرقى : ومن نذر أن يصوم فمات قبل أن يأتي به : صام عنه ورثته من أقاربه . وكذلك كل ما كان من نذر وطاعة . وكذا قال في العمدة . وقال في المستوعب : يصح أن يفعل عنه كل ما كان عليه من نذر وطاعة إلا الصلاة . فإنها على روايتين . وقال المجدى في شرحه : قصة سعد ابن عباد^(١) تدل على أن كل نذر يقضى ، وكذا ترجم عليها في كتابه المنتقى : بقضاء كل المنذورات عن الميت .

وقال ابن عقيل وغيره : لا تفعل طهارة منذورة عنه مع لزومها بالنذر .

قال في الفروع : ويتوجه في فعلها عن الميت ولزومها بالنذر ما سبق في صوم يوم الغيم : هل هي مقصودة في نفسها أم لا ؟ مع أن قياس عدم فعل الولى لها : أن لا تفعل بالنذر . وإن لزمت الطهارة : لزم فعل صلاة ونحوها بها ، كنذر

(١) روى أبو داود والنسائي عن ابن عباس : أن سعد بن عباد « استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني أحي ماتت وعليها دين لم تقضه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقضه عنها » قال في المنتقى : هو على شرط الصحيح

المشي إلى المسجد ، يلزم تحية صلاة الركعتين على ما يأتي في النذر . انتهى .
قلت : فيعاني بها .

وقال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب : أن الطواف المنذور كالصلاة المنذورة .

باب صوم التطوع

قوله ﴿ وَأَفْضَلُهُ صَوْمُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَام - كَأَن يَصُومُ يَوْمًا ،
وَيُفْطِرُ يَوْمًا ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وكان أبو بكر
النجاد - من الأصحاب - يسرد الصوم . فظاهر حاله : أن سرد الصوم أفضل ^(١) .

فائدته

إمدهما : يحرم صوم الدهر إذا دخل فيه يومى العيدين ، وأيام التشريق .
ذكره القاضى وأصحابه ، بل عليه الأصحاب . وعبر القاضى وأصحابه بالكراهة .
ومرادهما : كراهة تحريم . ذكره المصنف والمجد وغيرهما . وهو واضح .
وإن أفطر أيام النهى : جاز صومه ، ولم يكره . على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . نقل صالح : إذا أفطرها رجوت أن لا بأس به . واختار
الكراهة المصنف . وهو رواية الأثرم .

وقال الشيخ تقي الدين : الصواب قول من جعله تركاً للأولى أو كراهة .

الثانيه : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ﴾ .

هذا بلا نزاع . واعلم أنه يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر . والأفضل
أن تكون أيام البيض ، نص عليه . فإنها أفضل . نص عليه . وسميت بيضاء
لا يبيضها ليلاً بالقمر ونهاراً بالشمس . وهذا الصحيح .

(١) لا أفضل من صيام داود